السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية ٢٠٠٩ – ٢٠١٦

د. فارس تركي محمود

dr.fares_turki@uomosul.edu.iq

المقدمة

إن دراسة ومتابعة وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية ما زالت تحتل أهمية كبيرة ومكانة متميزة على خارطة البحث الأكاديمي التاريخي، وذلك لكون الولايات المتحدة الأمريكية تمثل الدولة الأكثر أهمية وسطوةً على المستوى العالمي وسياستها الخارجية هي الأكثر نشاطاً وتأثيراً وعلى كافة المستويات هذا من جهة، ومن جهةٍ ثانية فإن المنطقة العربية بعامة ومنطقة الخليج العربي بخاصة تتمتع بأهمية استراتيجية لا مثيل لها وتعد واحدة من أهم المناطق سياسياً واقتصادياً. وهذا البحث الموسوم " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية ٢٠٠٩ ٢٠١٦ " يسعى إلى رصد وتحليل سياسة واشنطن تجاه واحدة من أهم دول المنطقة وأكثرها تأثيراً، وواحدة من أهم حلفاء واشنطن ألا وهي المملكة العربية السعودية. تم تقسيم البحث إلى تمهيد وثلاثة مباحث.

نحاول في التمهيد إعطاء لمحة سريعة عن الخلفية التاريخية للعلاقات بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن استعراض أهم الأسس الاستراتيجية الضابطة والحاكمة للعلاقات بين الجانبين. وفي المبحث الأول والذي جاء بعنوان " مبدأ أوباما وسياسة واشنطن تجاه الرياض" تطرقنا إلى ما يمكن أن نسميه" مبدأ أوباما " الذي ظهر وبدأ يؤثر في السياسة الخارجية الأمريكي منذ عام ٢٠٠٩، وكيف أثَّر في سياسة واشنطن تجاه الرياض ورسم خطوطها العريضة. أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لمعالجة عدد من القضايا التي أثرت بشكلٍ أو بآخر في تعامل الولايات المتحدة مع السعودية ومن أهمها عملية السلام وقانون جاستا ومبيعات الأسلحة. كذلك كان للأزمات التي شهدتها المنطقة مثل الأزمة السورية واليمنية وأحداث البحرين والملف النووي الإيراني تأثيراً واضحاً على العلاقات بين الجانبين وعلى سياسة واشنطن تجاه الرياض، وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الثالث.

تمهيد

إن العلاقات الدولية الرصينة والسياسات الفاعلة التي تتبناها وتتبعها الدول تجاه بعضها البعض لا تُبنى على أسسٍ واهية ولا تأتي من فراغ ولا ينتجها المزاج البشري المتقلب ولا المشاعر الإنسانية المتذبذبة، بل تحتاج إلى أسس قوية وتوافق في الرؤى الاستراتيجية وتوافر الحد الأدنى من الانسجام بين المطالب والحاجات والمصالح الحيوية والضرورات الملحة والحسابات السياسية. ومن المتوقع أن نجد مثل هذه العلاقات والسياسات داخل المناخات والأنساق السياسية والاقتصادية المتشابهة أو ضمن الكتلة الحضارية الواحدة، ولا يوجد إلا عدد قليل من التجارب التي كسرت هذه القاعدة وتعد العلاقات الأمريكية السعودية وسياسة واشنطن تجاه الرياض واحدة من أهم هذه التجارب إن لم تكن أهمها على الإطلاق. إن قوة هذه العلاقات ومتانتها وقدرتها على الاستمرار والمطاولة وتخطي كل العقبات والتحديات التي واجهتها لم تأتِ من فراغ بل استندت إلى عدد من المبررات والأسس الواقعية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

١ – الرؤية الواقعية (البراغماتية) : إن التوافق في الرؤى بين أي طرفين يعد من أهم الضمانات لإقامة وإدامة علاقات متينة وقوية بينهما، وقد تحقق هذا التوافق ما بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. فعلى الرغم من الاختلاف الكبير ما بين طبيعة الدولتين إذ أن إحداهما تمثل أحدث ما توصلت إليه البشرية من نظم سياسية واقتصادية واجتماعية، بينما الأخرى ما زالت تدار بمنطق القبيلة وخاضعة بالكامل لمفاهيم النظام الأبوي، إلا أن كلتاهما كانتا من أكثر الدول تشبثاً بالفلسفة البراغماتية وتطبيقاً للسياسة الواقعية البعيدة عن المغامرات والخطوات غير المحسوبة الأمر الذي وطَّد العلاقات بينهما ومنح ثباتاً واستقراراً لسياسة واشنطن تجاه الرياض.

٢ – تطابق الحاجات والمطالب : هناك تطابق شبه كامل ما بين حاجات ومطالب الطرفين، فالسعودية تمتلك ثروة نفطية هائلة وموقع استراتيجي متميز إلا أنها ضعيفة عسكرياً الأمر الذي يجعلها محط أنظار الأطماع الإقليمية والدولية ويتركها في حاجة دائمة إلى حلفاء أقوياء يوفروا لها الحماية، وبالمقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر تكتل رأسمالي صناعي في العالم والدولة الأقوى فيه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي هي بحاجة لاستمرار تدفق النفط – وبخاصة نفط الخليج العربي – بأسعار مستقرة ومعقولة. فضلاً عن الأهمية الروحية والدينية

للسعودية في العالم الإسلامي، هذا العالم الذي يتمتع بأهمية استثنائية في الخطط والاستراتيجيات الأمريكية.

٣ – إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وما زالت تسعى لإثبات الفكرة القائلة بإمكانية إقامة علاقة ناجحة ومستقرة ومثمرة بينها وبين الدول الإسلامية، وبأنها – أي أمريكا – ليست عدوة للشعوب الإسلامية والعربية، وكانت ترى في علاقاتها الممتازة مع السعودية دليلاً حياً على صوابية وفائدة هذا التوجه، وأنموذجاً يمكن الاحتذاء به وبخاصة أن السعودية تحتضن أقدس البقاع الإسلامية، لذلك كانت واشنطن دائماً حريصة على إقامة أفضل العلاقات مع المملكة.

٤ – بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين شرقي شيوعي وغربي رأسمالي واستعار نيران الحرب الباردة لم يعد أمام الدول الضعيفة خيارات كثيرة وأصبح لزاماً عليها – إذا أرادت أن تنجو –الاختيار ما بين واشنطن وموسكو، ووفقاً لكل الحسابات الداخلية والإقليمية والسياسية والاقتصادية وحتى العقائدية لم يكن أمام الرياض سوى التحالف مع واشنطن.

٥ – على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تدخل بقوة إلى منطقة الخليج العربي إلا خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلا أن تأسيس وتوثيق علاقاتها مع دول المنطقة لم يبدأ من الصفر، إذ أنها تعد الوريث الشرعي لكل ما أنجزته وأسسته الدول الغربية الاستعمارية وبخاصة بريطانيا

٦ – الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط من جهة، وكونها منطقة قلقة وغير مستقرة وتضم دول وقوى تعد من الأكثر عداءً للولايات المتحدة من جهة ثانية، يجعل من إيجاد حليف موثوق بحجم وأهمية السعودية قضية غاية في الأهمية بالنسبة لصانع القرار الأمريكي.

٧ – أثبتت الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن أن القرار الأمريكي بالتحالف مع السعودية كان قراراً صائباً، فالسعودية بوضعها الداخلي المستقر والهادئ، وبثبات ووضوح الأسس الاستراتيجية لسياستها الخارجية، وبعدم تعرضها لهزات قوية لا سياسياً ولا اقتصادياً تعد حليفاً موثوقاً ومريحاً، على العكس من تحالفات

وتجارب أمريكية أخرى مع بعض دول المنطقة مثل إيران التي انقلبت من حليف إلى عدو، ومصر التي كانت أوضاعها وتطوراتها الداخلية مصدر إزعاج وقلق للحليف الأمريكي.

لقد أسهمت هذه الأسس في تأسيس وانتاج علاقة استثنائية ما بين واشنطن والرياض بدأت منذ ثلاثينيات القرن العشرين حيث تشكلت الملامح الأولى للعلاقات السعودية الأمريكية التي أثبتت أنها واحدة من أنجح علاقات التحالف الدولي في التاريخ المعاصر، ففي عام ١٩٣٣ وافق الملك عبدالعزيز آل سعود على قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتنقيب عن النفط في أراضي المملكة (١) ، ومن أجل إنجاز هذه المهمة تم تأسيس شركة النفط العربية الأمريكية (Arabian–American Oil Company) (أرامكو) لتصبح واحدة من أهم ركائز العلاقة الوثيقة بين الطرفين، وفي عام ١٩٤٠ تم إقامة علاقات دبلوماسية بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية (٢) ، ومنذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا تمكنت تلك العلاقة من إثبات قوتها ومتانتها واجتازت بنجاح كل الاختبارات والصعاب التي واجهتها، كما إن نجاح هذه العلاقة كان يعكس بشكلٍ أو بآخر وفي الكثير من جوانبه نجاح ونجاعة السياسة الخارجية التي تبنتها واشنطن في تعاملها مع المملكة. إذ استطاعت تلك السياسة أن تدعم وتعزز التحالف الثنائي خلال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات بالشكل الذي مكَّنه من مواجهة التحديات وتجاوز بعض الهزات التي تعرض لها وبخاصة خلال حرب تشرين عام ١٩٧٣ وما ترتب عليها من إيقاف تصدير النفط العربي احتجاجاً على الموقف الأوربي والأمريكي من الصراع العربي الإسرائيلي (٣) .

كانت نهاية عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات قد شهدت عدداً من الأحداث والتطورات أهمها قيام الثورة الإسلامية في إيران والاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠، وقد أسهمت هذه الأحداث في دفع العلاقات بين الجانبين إلى مستوى جديد، وجعلت منطقة الخليج العربي بعامة والسعودية بخاصة تحتل مكاناً متميزاً في السياسة الخارجية الأمريكية وفي ذهن وحسابات صانع القرار السياسي ليتبلور في نهاية المطاف مبدأ مهم جداً في السياسة الخارجية الأمريكية عرف بمبدأ " كارتر " والذي ينص على : (أن أي محاولة للتدخل من أي قوة للسيطرة على الخليج سوف تعد بمثابة اعتداء على مصالح الولايات المتحدة الحيوية ، وان مثل هذا الاعتداء سيجابه بالوسائل الضرورية المناسبة ، والتي تتضمن

استخدام القوة العسكرية) [٤]. ومن أجل وضع هذا المبدأ موضع التطبيق قامت الولايات المتحدة بإنشاء ما يسمى بقوات التدخل السريع لحماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي [٥]. وفي عهد الرئيس رونالد ريغن(١٩٨١ – ١٩٨٩) (Ronald Regan) التزمت الإدارة الأمريكية بمبدأ كارتر وعملت على تطويره وأضافت إليه سياسات وخطط جديدة بهدف مواجهة الأخطار التي تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة [٦] .

لقد نظر صانع القرار الأمريكي إلى انتهاء الحرب الباردة بانتصار المعسكر الرأسمالي ودخول العالم مرحلة القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفه دليل واضح على صواب توجهاتها السياسية والاقتصادية ونجاعة سياستها الخارجية، لذلك كان هناك سعي واضح خلال عقد التسعينيات من أجل تعزيز تلك السياسة والتركيز على دعم وتقوية الروابط والعلاقات مع حلفاء واشنطن وأصدقائها ومنهم المملكة العربية السعودية، وبخاصة أن ذلك العقد كان قد بدأ بتعاون وثيق ما بين واشنطن والرياض خلال حرب الخليج الثانية هذا التعاون الذي أكد للولايات المتحدة أهمية الاحتفاظ بحليف مثل السعودية، فازدادت العلاقات بين الجانبين قوةً ورسوخاً وتصاعدت وتيرة التعاون في مختلف المجالات وبخاصة في الميادين العسكرية والأمنية والاقتصادية واستمر هذا الخط التصاعدي في العلاقات حتى مجيء إدارة بوش الابن [٧] .

أرادت إدارة بوش الابن وفريقها من المحافظين الجدد تدشين عصر الهيمنة الأمريكية المطلقة، وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ لكي تخرج نظريات الهيمنة من حيز الأفكار إلى أرض الواقع، ولكي تؤسس لسياسة خارجية أمريكية قائمة على الإملاء والتهديد والوعيد واستخدام القوة الخشنة والوسائل العسكرية في إدارة علاقاتها الدولية. وقد عانت السعودية من بعض الضغوط الأمريكية فيما يتعلق بمطالب الإصلاح السياسي والاقتصادي وقضايا مكافحة الإرهاب [٨] ، وكان من المتوقع أن تزداد تلك الضغوط بل وتبلغ مديات ربما تهز أسس العلاقة الاستراتيجية بين الطرفين، إلا أن تعثر المشروع الأمريكي في العراق أجبر واشنطن على العودة إلى سياستها التقليدية مع الحلفاء، ولتعود السعودية لتحتل مكانها المميز وأهميتها الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الأول : مبدأ أوباما وسياسة واشنطن تجاه الرياض

لقد تبنت إدارة أوباما سياسة خارجية مختلفة ومغايرة لتلك التي تبنتها وطبقتها إدارة بوش الابن تسعى إلى تقليل الاشتباك الأمريكي مع ملفات المنطقة وقضاياها الساخنة والحد من التواجد فيها، والعمل على سحب القوات الأمريكية من العراق، والتركيز على الداخل الأمريكي، والعودة إلى مفهوم القيادة الجماعية والتعاون الدولي، وعدم التفرد أو التصرف بشكلٍ أحادي، وإعادة تفعيل وتوظيف القوة الناعمة والجهد الدبلوماسي في حل المشاكل والتصدي للتحديات المختلفة، والأهم من كل ذلك تبلور وظهور مبدأ جديد حاكم وموجه لسياسة واشنطن الخارجية عرف بـ(مبدأ أوباما) وكان العنوان الرئيس لهذا المبدأ هو الانسحاب قدر الإمكان من الساحة الدولية والانكفاء نحو الداخل، إذ يرتكز على عدد من المنطلقات التي تدور في مجملها حول الابتعاد عن الاشتباك الخشن مع العالم الخارجي وعدم استخدام القوة العسكرية إلا في حالات الضرورة القصوى وضمن حالة من التعاون والتحالف الدولي، وأن تكون موجهة لتحقيق أهداف محددة ومعقولة ومشروعة، ومحكومة بسقف زمني واضح ومحدد، وعدم تكرار – لأي سبب وتحت أي ظرف – التجربة القاسية التي اختبرتها الولايات المتحدة في العراق، وتحسين صورة الولايات المتحدة وبخاصة في العالم الإسلامي، واعتماد المقاربة الدبلوماسية والطرق السلمية بوصفها الخيار الأول في حل أو احتواء المشاكل والتحديات الدولية وفي الحفاظ على المصالح الأمريكية الحيوية، والتخلي عن طروحات الهيمنة العالمية والفكر الامبراطوري والإملاء السلطوي والعقلية الانفرادية، وتعزيز مفاهيم التعاون الدولي والعمل المشترك والقيادة الجماعية والتنسيق مع الحلفاء والأصدقاء [٩] .

إن منطقة الشرق الأوسط بعامة والمنطقة العربية بخاصة كانت وما زالت وستبقى واحدة من أهم ميادين السياسة الخارجية الأمريكية، فضلاً عن أن ورطة أمريكا في هذه المنطقة – احتلال العراق – كانت السبب الرئيس لتبلور وظهور (مبدأ أوباما)، لذلك كان من الطبيعي أن يظهر الأثر الأكبر لهذا المبدأ في هذه المنطقة وفي سياسات واشنطن تجاه دولها ومنها المملكة العربية السعودية. إذ وكما ذكرنا سابقاً فإن العلاقات السعودية – الأمريكية تعد واحدة من أنجح العلاقات بين دولتين من بيئتين مختلفتين كلياً، وذلك يعود إلى الأسباب والمعطيات التي تطرقنا إليها آنفاً، وهذا يعني أن سياسة واشنطن تجاه الرياض ستتأثر بشكلٍ كبير بضوابط ومحددات (

مبدأ أوباما) لذلك – وكما سنرى – ستتأرجح ما بين توترٍ لا يصل إلى درجة القطيعة وتفاهمٍ دون مستوى التحالفات السابقة.

ولمزيد من التوضيح نقول أن تحقيق الكثير من الأهداف التي توخاها مبدأ أوباما كان يتطلب من السياسة الخارجية الأمريكية أو يفرض عليها ممارسة سياسة مزدوجة تجاه المملكة العربية السعودية فهي الحليف الذي تبقى الحاجة إليه قائمة لتنفيذ البعض من تلك الأهداف من جهة، وفي الوقت ذاته هي الدولة التي قد تعيق تحقيق البعض الآخر من جهةٍ أخرى. فعلى الرغم من رغبة إدارة أوباما بالتقليل من التواجد الأمريكي في المنطقة وفك الاشتباك الضار مع قضاياها المعقدة، إلا أن ذلك لا يعني أن تلك الإدارة ستتخلى عن المصالح الاستراتيجية والحيوية للولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة بالنفط وأمن الخليج والممرات المائية واستقرار المنطقة بشكلٍ عام فهذه ثوابت وخطوط حمراء لا يمكن المساس بها ولا تتغير بتغير الإدارات الأمريكية. إذن فالمعادلة التي أرادت إدارة أوباما تطبيقها تقتضي تقليل التواجد الأمريكي مع عدم المساس بالمصالح الاستراتيجية، وهنا تبرز الحاجة الماسة لحلفاء موثوقين يساعدون على تحقيق طرفي المعادلة والسعودية تأتي في مقدمة هؤلاء الحلفاء نظراً للتاريخ التحالفي الطويل والناجح بين الجانبين، ونظراً للمميزات التي تتمتع بها السعودية.

يضاف إلى ذلك أن إدارة أوباما أرادت أن تفتح صفحة جديدة أو بداية جديدة مع العالم الإسلامي، وهذا ما أعلنه الرئيس أوباما في خطابه التاريخي الذي حمل تسمية " A New Beginning " " بداية جديدة " والذي ألقاه في القاهرة في الرابع من حزيران / يونيو عام ٢٠٠٩، وأكد فيه على ضرورة التعاون البناء والاحترام المتبادل ما بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والعالم الإسلامي من جهةٍ أخرى إذ جاء في خطابه " لقد أتيت إلى هنا للبحث عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي استناداً إلى المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل، وهي بداية مبنية على أساس حقيقة أن أمريكا والإسلام لا يعارضان بعضهما بعضاً، ولا داعي أبداً للتنافس بينهما، بل إن لهما قواسم ومبادئ مشتركة يلتقيان عبرها ألا وهي مبادئ العدالة والتقدم والتسامح وكرامة كل إنسان . . . "، وركز أيضاً على ضرورة إزالة أسباب العداء وسوء الفهم بين الجانبين، وامتدح الدين الإسلامي بوصفه ديناً للسلام والتسامح (١٠) . ومن الطبيعي أن تعامل إدارة أوباما الإيجابي مع السعودية ومدى متانة علاقاتها مع الرياض سيكون بمثابة

اختبار لصدقية وجدية الرئيس أوباما في بدايته الجديدة، نظراً للأهمية التي لا تضاهى للسعودية من الناحية الدينية، ولموقعها المتميز في الخارطة الشعورية للمسلمين ودورها المحوري في العالم الإسلامي، ولقدرتها على المساعدة في تحويل فكرة (البداية الجديدة) إلى واقع ملموس.

وهناك أيضاً ملف قضية السلام العربي الإسرائيلي هذه القضية التي حاول جميع الرؤساء الأمريكان وضع بصمتهم عليها ودفعها للأمام، ولم يشذ أوباما عن هذه القاعدة إذ كان يعي جيداً أن عليه أن يبذل جهوداً – كأسلافه – ويجرب حظه في هذا الملف المعقد، فضلاً عن أن دعوته لإيجاد (بداية جديدة) مع العالم الإسلامي كانت تفرض عليه التحرك باتجاه إيجاد حل مقبول للصراع العربي الإسرائيلي، وكان أوباما يدرك أن السعودية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في هذا المجال بل هي واحد من أهم مفاتيح هذه القضية، لذلك فأن وجود علاقات قوية معها سيسهل كثيراً من مهمة إدارة أوباما إذا ما أرادت أن تحقق شيء يذكر أو تقدم ملموس في المسار الشائك للسلام العربي الإسرائيلي.

هذا فضلاً عما شهدته المنطقة العربية خلال الولاية الأولى لإدارة أوباما من أحداث وتطورات خطيرة تمثلت بتفجر ثورات الربيع العربي، وتهاوي وسقوط الكثير من الأنظمة العربية، واندلاع المواجهات المسلحة والحروب الأهلية كما حدث في سوريا وليبيا واليمن وغيرها، وظهور التنظيمات المتطرفة ومنها تنظيم(داعش) الذي تمكَّن من السيطرة على مساحات شاسعة في سوريا والعراق وأصبح يشكل مصدر تهديد خطير على المستويين الإقليمي والدولي. لقد أسهمت تلك الأحداث في عرقلة تنفيذ مبدأ أوباما وزادت من صعوبة تطبيقه، وأظهرت حاجة واشنطن الملحة للتنسيق والتعاون الوثيق مع حلفائها التقليديين وعلى رأسهم السعودية من أجل تطويق أحداث المنطقة وتطوراتها المخيفة والسيطرة عليها.

وهكذا نرى أن مبدأ أوباما والتطورات على أرض الواقع كانت تدفع باتجاه تحسين وتقوية العلاقات، إلا أنه ومن جهةٍ أخرى فإن المبدأ ذاته وبعض التطورات والأحداث الأخرى كانت تساعد على خلق مناخات تشجع على اتباع سياسات أمريكية متشنجة وغير مريحة تجاه الرياض، فأوباما كان يسعى إلى تحسين صورة الولايات المتحدة وإلى تقليل التواجد الأمريكي وغلق الملفات المزعجة في منطقة الشرق الأوسط أو عدم الانخراط بها بقوة، ولتحقيق ذلك كان عليه أن يقلل من التوتر مع خصوم الولايات المتحدة وعلى رأسهم إيران، وفي هذه النقطة

سيتقاطع مبدأ أوباما حتماً مع المصالح السعودية وسيؤثر سلباً على سياسة واشنطن تجاه الرياض، والأمر ذاته ينطبق على تعامل أوباما مع تطورات الأزمة السورية واليمنية.

كذلك فإن واحداً من أهم أسباب قوة العلاقات السعودية الأمريكية ومتانتها يتمثل بالموثوقية والالتزام العالي بين الجانبين، وبالأخص من جانب الولايات المتحدة والتزامها التاريخي بتأمين وحماية أمن ومصالح السعودية بخاصة والخليج العربي بعامة من أي تهديد خارجي سواء كان إقليمياً أو دولياً، بينما طروحات مبدأ أوباما ومآلاته قد تهدد هذا الأساس المتين الأمر الذي سيقود حتماً إلى توتر في العلاقات واختلاف في الرؤى وتشنج في السياسات. فضلاً عن رؤية إدارة أوباما المختلفة مع رؤية السعودية فيما يتعلق بمطالب الإصلاح السياسي والحريات وحقوق الإنسان وبخاصة بعد اندلاع ثورات الربيع العربي.

المبحث الثاني : ملفات متفرقة

كل هذه المعطيات أثرت بشكلٍ واضح في سياسة إدارة أوباما تجاه السعودية، ويمكن تتبع وتشخيص الملامح الرئيسة لهذه السياسة من خلال استعراض ودراسة وتحليل طريقة تعاطي واشنطن مع عدد من الملفات المهمة والمؤثرة في العلاقة بين الجانبين، ومن أهم هذه الملفات:

أولاً: حقوق الإنسان ومشاريع الإصلاح

كانت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية ولعقود طويلة خاضعة لاعتبارات المصالح الاستراتيجية وبخاصة النفط – تدفقاً وأسعاراً – وطرق المواصلات وأمن الخليج والمنطقة بعامة، وقد بقيت هذه المصالح هي البيئة الحاضنة والموجهة لسياسة واشنطن تجاه الرياض طيلة النصف الثاني من القرن العشرين ولم يكن للقضايا المتعلقة بالحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية أي تأثير نظراً لظروف الحرب الباردة والصراعات والاضطرابات التي كانت تعصف بالمنطقة وتقديم القضايا الأمنية والعسكرية على كل القضايا الأخرى. إلا أنه مع انتهاء الحرب الباردة بانتصار الولايات المتحدة عام ١٩٩١ ظهرت بعض التوجهات والأصوات التي بدأت تطالب بالتركيز على تلك القضايا والملفات المهملة، ومع وصول إدارة جورج بوش الابن للحكم ووقوع أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر ٢٠٠١ أصبحت تلك الأصوات أكثر ارتفاعاً بل وتحولت إلى أصوات آمرة ومهددة ومن أعلى المستويات في البيت الأبيض، إذ فرضت تلك

الإدارة على المنطقة عدداً من مشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي واضطرت الكثير من الأنظمة العربية – ومنها السعودية – للتجاوب معها ولو شكلياً (١١) ، إلا أنه مع ظهور ملامح الفشل الأمريكي في العراق بدأت تلك المشاريع والأصوات بالتراجع، وعندما تحول الفشل إلى هزيمة ساحقة للمشروع الأمريكي في المنطقة عادت تلك الملفات والمشاريع إلى دائرة الإهمال والنسيان (١٢) ، بل وأصبحت ملفات لا يرغب أي صانع قرار أمريكي بإثارتها أو التطرق إليها إلا في أضيق نطاق وضمن حدود الممكن وباتباع أساليب النصح وتقديم المشورة، وفي أسوء الأحوال ممارسة بعض الضغوط.

وهذا ما طبقته والتزمت به إدارة أوباما إذ لم تتجاوز نطاق التصريحات وبعض الإدانات والانتقادات وبخاصة التي كانت تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية في تقاريرها السنوية لحقوق الإنسان حول العالم، حيث دأبت على توجيه الانتقادات للسعودية حول قضايا الديمقراطية والسجناء السياسيين، والتعذيب والاعتقال والتعسفي والتغييب القسري، واعتقال نشطاء حقوق الإنسان، والإصلاحيين المعارضين للحكومة، والقيود المفروضة على حرية التعبير والتضييق على الحريات الفردية، والتمييز بين الجنسين والانتقاص من حقوق المرأة (١٣) . وقد تدخلت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في تطليق طفلة تبلغ ثمانية أعوام من زوجها الذي تجاوز الخمسين من عمره عندما اتصلت ببعض المسؤولين السعوديين وضغطت عليهم من أجل إنهاء هذه المسألة وبالفعل تم ما أرادت (١٤) .

وفي عام ٢٠١٣ انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية وأعربت عن قلقها الشديد من طريقة التعامل مع المدون والناشط الليبرالي رائف بدوي المدون السعودي مؤسس موقع (الشبكة الليبرالية السعودية الحرة) على الانترنت إذ تم الحكم عليه بالسجن سبع سنوات و (٦٠٠) جلدة، – رفعت العقوبة فيما بعد ١٠ سنوات وغرامة ربع مليون دولار والف جلدة – ، وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية " نعتقد أنه عندما يعتبر كلام عام مخالفة سواء كان عبر وسائل التواصل الاجتماعي أول وسيلة أخرى، فإن أفضل طريقة للتعامل مع القضية هو الحوار المفتوح والنقاش الصريح " (١٥) .

وعند قيام اوباما بزيارة السعودية لتقديم واجب العزاء بوفاة الملك عبدالله في السابع والعشرين من كانون الثاني ٢٠١٥، أكد على أهمية الحفاظ على علاقات متينة مع المملكة العربية السعودية،

التي وصفها بالحليف الاستراتيجي، غير أن الرئيس الأمريكي شدد من جهة أخرى على أن أمريكا ستستمر في الضغط على السعودية وحلفاء آخرين في قضية حقوق الإنسان وستوازن بين ذلك وبين المحادثات الخاصة بمكافحة الإرهاب والاستقرار الإقليمي. وأدلى أوباما بهذه التصريحات في مقابلة مع شبكة C. N. N. التلفزيونية الامريكية. كما قال أوباما "ما أجده فعالا مع كل الدول الأخرى التي نعمل معها هو ممارسة ضغط متواصل ومتسق حتى ونحن نقوم بما ينبغي القيام به ". واستطرد "وفي أحيان كثيرة هذا يجعل حلفاءنا يشعرون بعدم الارتياح، هذا يشعرهم بالإحباط وعلينا في أحيان كثيرة أن نوازن بين حاجتنا إلى التحدث معهم عن قضايا حقوق الانسان وبين مخاوف وشيكة لدينا متعلقة بمكافحة الارهاب أو التعامل مع الاستقرار الاقليمي ". غير أن أوباما تجنب الإجابة بشكل مباشر عما إذا كان سيناقش قضية الناشط السياسي والمدون السعودي رائف بدوي. تصريحات أوباما التي تتسم بالحذر في ما يخص ملف حقوق الإنسان في السعودية تبرز صعوبة التطرق إلى هذا الملف الحساس، الذي من شأنه أن يؤثر على تطور العلاقات الثنائية بين البلدين. فرغم موجة الانتقادات الدولية لانتهاكات حقوق الإنسان في السعودية وخاصة في ظل قضية المدون رائف بدوي، إلا أن الموقف الرسمي الأمريكي ظل متحفظا في هذا الشأن (١٦) .

ثانياً: قانون جاستا

في السابع عشر من أيار/ مايو عام ٢٠١٦ أقر مجلس الشيوخ الأمريكي قانوناً عرف بقانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (Justice Against Sponsors of Terrorism Act) أو ما بات يعرف اختصاراً بقانون (جاستا)، وتمت المصادقة عليه من قبل مجلس النواب في الثاني عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ . وبموجب هذا القانون أصبح بإمكان الموطنين الأمريكان رفع دعاوى قضائية ضد الدول التي يعتبرونها ضالعة أو مشتركة في العمليات الإرهابية الموجهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من أن القانون لا يذكر أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أو المملكة العربية السعودية، إلا أنه سيسمح ضمنياً برفع دعاوى قضائية ضد المملكة من قبل الضحايا وأسرهم (١٧) .

وقد وقفت إدارة أوباما بالضد من هذا القانون، وأكد الرئيس أوباما على الضرر الكبير الذي يمكن أن يلحقه مثل هذا القانون بالعلاقات الوثيقة التي تربط واشنطن بحلفائها وأصدقائها وعلى

رأسهم السعودية وأردف قائلاً " إن جاستا من خلال تعريضه هؤلاء الحلفاء والشركاء إلى هذا النوع من رفع الدعاوى في المحاكم الأميركية، فإنه يهدد بالحد من تعاونهم في قضايا الأمن الوطني الرئيسية بما في ذلك مبادرات مكافحة الإرهاب، في وقت حاسم نسعى فيه إلى بناء التحالفات وليس خلق الانقسامات ". من جانب آخر وجّه مسؤولون أميركيون خطاباً مفتوحاً للرئيس باراك أوباما وأعضاء الكونغرس اعتبروا فيه أن "جاستا" يقوض علاقة الولايات المتحدة بالسعودية وسيضر بمصالحها، وجاء في الخطاب أنه "لا يوجد أي دليل على تورط السعودية بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي كانت وراء مشروع قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب المعروف بـ (جاستا) [١٨] ، لذلك فقد عمد أوباما إلى استخدام حق النقض (الفيتو) ضد هذا القانون، إلا أن مجلس الشيوخ الأمريكي تمكَّن من إبطال الفيتو الرئاسي بعد أن صوَّت بأغلبية الثلثين لصالح القانون ليصبح بعد ذلك نافذ المفعول [١٩] .

لقد أبدت السعودية انزعاجها الشديد من قانون جاستا، إذ عقد مجلس الوزراء السعودي اجتماعاً في الثالث من تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٦ لمناقشة تداعيات القانون، وبعد انتهاء الاجتماع قال وزير الثقافة والإعلام عادل بن زيد الطريفي في بيان إن اعتماد قانون جاستا "يشكل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي الذي تقوم فيه العلاقات الدولية على مبدأ المساواة والسيادة "، وأضاف بيان الوزير " من شأن إضعاف الحصانة السيادية التأثير سلبا على جميع الدول بما في ذلك الولايات المتحدة "، وأعرب الطريفي عن " الأمل في أن تسود الحكمة وأن يتخذ الكونغرس الأمريكي الخطوات اللازمة من أجل تجنب العواقب الوخيمة والخطيرة التي قد تترتب على سن قانون جاستا " [٢٠] ، وسبب القانون توترا كبيرا في العلاقات الامريكية حتى قبل تمريره، إذ هددت السعودية بخفض حجم استثماراتها في الولايات المتحدة، وأفاد عضو لجنة الشؤون القضائية في مجلس الشيوخ السناتور جون كورنين أن السعودية دفعت أموالا طائلة عبر جماعات الضغط والعلاقات العامة الأمريكية لمنع صدور القانون، وهددت الحكومة السعودية ببيع ما يصل إلى ٧٥٠ مليار دولار في سندات الخزينة الأمريكية للأوراق المالية وغيرها من الأصول إذا تم تمرير مشروع القانون [٢١] .

ثالثاً: مبيعات الأسلحة

كانت إدارة أوباما – حالها حال جميع الإدارات الأمريكية السابقة – تدرك جيداً الأهمية الكبيرة والاستثنائية للسعودية في ضمان أمن واستقرار المنطقة، وفي الحفاظ على المصالح الأمريكية الاستراتيجية، وفي خلق بيئة مؤاتية ومريحة يستطيع أن يتحرك ويستثمر بها الفاعل السياسي الأمريكي بارتياح وبحرية وبفاعلية أكبر. كما أن إدارة أوباما ونتيجة لرغبتها في الإقلال من حضورها وتواجدها في المنطقة كانت تعي تماماً أهمية وضرورة تقوية حلفائها التقليديين بالشكل الذي يساعدهم على مواجهة التحديات الإقليمية والحفاظ على أمن المنطقة والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقهم والتي ستزداد بالتأكيد بعد الانسحاب الأمريكي، لذلك كانت واشنطن حريصة على تزويد حليفها التقليدي – السعودية – بكل ما تحتاج إليه لتكون على قدر المسؤولية، وكان التسليح والأنظمة الدفاعية من أهم الاحتياجات السعودية، والتي حرصت واشنطن على تلبية الكثير منها [٢٢].

فخلال الفترة ما بين ٢٢٠٠٩ – ٢٠١٦ كان هناك حوالي (٢٠) إخطار موجه من وكالة التعاون الأمني والدفاعي (The Defense Security Cooperation Agency) التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية إلى الكونغرس بشأن الموافقة على بيع أسلحة ومعدات وتجهيزات عسكرية وبرامج تدريب للسعودية، كما كانت هناك وخلال الفترة ذاتها (١٢) صفقة وافقت عليها وزارة الدفاع الأمريكية كانت تتضمن بيع العديد من الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية للحليف السعودي [٢٣]. وخلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٥ استحوذت السعودية على حوالي ١٠% من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الأسلحة للدول الأجنبية بزيادة قدرها ٢٧٥% مقارنة بالفترة ما بين ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ [٢٤]، ففي عام ٢٠١٠ تم الإعلان عن أن الولايات المتحدة ستعقد أضخم صفقة سلاح في تاريخها مع المملكة العربية السعودية تصل قيمتها إلى (٦٠) مليار دولار، وبموجب هذه الصفقة ستحصل الرياض على (٨٤) طائرة جديدة من طراز (ف ١٥) فضلاً عن تحديث (٧٠) أخرى، وشراء ثلاثة أنواع من المروحيات(٧٠) منها من طراز أباتشي و(٧٢) من نوع بلاك هوك و(٦٣) من طراز ليتل بيرد، وتتزامن هذه الصفقة مع محادثات لإتمام صفقة أخرى في المجال العسكري البحري والدفاع الصاروخي بقيمة (٣٠) مليار دولار [٢٥]. ووفقاً لدراسة أعدتها خدمة أبحاث الكونغرس، وهي قسم تابع لمكتبة الكونغرس، فإن السعودية والإمارات وسلطنة عمان هي أكثر الدول شراءً للأسلحة الأمريكية عام

٢٠١١ وبكميات قياسية، كما اعتبرت السعودية أكبر مشتر للأسلحة بين الدول النامية إذ أبرمت صفقات بقيمة (٣٣.٧) مليار دولار في ٢٠١١ تلتها الهند بمشتريات تبلغ(٦.٩) مليار دولار ثم الإمارات بصفقات بقيمة(٤.٥) مليار دولار [٢٦]. وفي تشرين الأول / اكتوبر عام ٢٠١٣ أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن عزمها بيع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أسلحة وذخائر بقيمة (١١) مليار دولار، تتضمن أسلحة وذخائر لتجهيز طائرات (إف ١٥) و (إف ١٦) ، وقد أشار البنتاغون إلى أن هذه الصفقة " ستسهم في تعزيز الأمن القومي للولايات المتحدة " [٢٧]. وفي أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ أبلغت إدارة أوباما الكونغرس عن نيتها بيع أسلحة للسعوديى بقيمة (٢٢) مليار دولار بما في ذلك سفن مقاتلة متعدد السطوح تصل قيمتها إلى أكثر من (١١) مليار دولار، ودبابات قتال رئيسة أبرامز من نوع (M1) فضلاً عن أعتدة وذخائر [٢٨].

وفي قمة كامب ديفيد الخليجية الأمريكية التي عقدت عام ٢٠١٥ قدم أوباما وعوداً اشتملت بمساعدة دول الخليج للتكامل في أنظمة دفاعية بالصواريخ البالستية وتعزيز الأمن الألكتروني والبحري، وفي هذا الصدد قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير: " الرئيس أوباما والملك سلمان ناقشا في البيت الأبيض عام ٢٠١٥ التسليم السريع المحتمل لتكنولوجيا عسكرية وأنظمة أسلحة أمريكية للسعودية " [٢٩].

رابعاً: عملية السلام

إن ملف الصراع العربي – الإسرائيلي يعد من الملفات المؤثرة في سياسة واشنطن تجاه الرياض، فواشنطن بدون حلفائها التقليديين وفي مقدمتهم السعودية لا يمكن لها أن تحقق أي نجاح أو تقدم في هذا الملف، وواشنطن المتهمة بالانحياز لإسرائيل ستكون بأمس الحاجة – إذا ما أرادت الاشتباك الإيجابي والمثمر مع هذا الملف – لمن يزكيها ويرفع من مقبوليتها لدى الأطراف المتشككة، وبالتأكيد لن تجد حليفاً أفضل من السعودية بثقلها الديني والعربي ليقوم بهذه المهمة، كما أن صانع القرار الأمريكي يعي الدور الأساسي والمحوري الذي يمكن أن تلعبه السعودية في دفع عملية السلام، ويعرف تماماً أنه بدون موافقة السعودية ورضاها لن يكون هناك أي تقارب يذكر بين أطراف الصراع، ولن يتم تحقيق حالة من السلام الشامل والمستقر والقابل للاستمرار إلا بمباركة الرياض. هذا فضلاً عن أن مبادرة السلام العربية (الأرض مقابل السلام

) التي أطلقها الملك عبدالله بن عبدالعزيز عام ٢٠٠٢ لا تزال هي المبادرة الأهم لإنهاء الصراع والتي تحظى بإجماع العربي وإقليمي. وهناك فوق هذا كله رغبة اوباما وطموحه الشديد بإنجاز شيء ما في عملية السلام ليكون بمثابة عنوان للبداية الجديدة التي بشَّر بفتحها مع دول المنطقة بشكلٍ عام.

فعلى الرغم من أن السعودية كانت أول دولة عربية يزورها أوباما في الثالث من حزيران/يونيو عام ٢٠٠٩، إلا أن تلك الزيارة جاءت متأخرة نوعاً ما، وقد ناقش خلالها أوباما مع الملك عبدالله جملة من القضايا أهمها العلاقات الثنائية بين الجانبين والصراع العربي الإسرائيلي ودفع عملية السلام والبرنامج النووي الإيراني (٣٠) ، وصرح أوباما بأنه متأكد من أن الولايات المتحدة والسعودية بإمكانهما " تحقيق تقدم في كل القضايا ذات الاهتمام المشترك " وأكد على أن العلاقة بين الجانبين علاقة استراتيجية وتعتمد على صداقة طويلة الأمد (٣١) . وعلى الرغم من هذه التصريحات إلا أن بعض المصادر المقربة من مؤسسة الرئاسة الأمريكية أشارت إلى أن أوباما كان منزعجاً من الموقف السعودي من الصراع العربي الإسرائيلي إذ أنه لم يتمكن من إقناع المسؤولين السعوديين بتوجيه إشارات أو تبني مبادرات إيجابية ما تجاه إسرائيل، كما أن بعض التسريبات أكدت أن المحادثات بين الزعيمين شابها بعض التوتر وأن الملك عبدالله استخدم في بعض فقراتها لهجة متشددة وخشنة، حتى أن بعض المسؤولين السعوديين قد اعتذروا لاحقاً للرئيس أوباما عن سلوك الملك، إلا أن البيت الأبيض كذَّب هذه المزاعم وأعاد تأكيده على قوة العلاقات السعودية الأمريكية (٣٢) .

المبحث الثالث : تأثير الأزمات على سياسة واشنطن تجاه الرياض: تقارباً وتشنجاً

شهدت المنطقة خلال فترة إدارة أوباما الكثير من الأحداث والتطورات التي لم تشهد لها مثيلاً في العصر الحديث، وكان تفجر ثورات الربيع العربي من أهم هذه الأحداث وأكثرها خطورة فهو الحدث الرئيس الذي ارتبطت به ودارت في فلكه باقي الأحداث والأزمات، وقد أثرت هذه الأحداث بشكلٍ كبير على سياسة واشنطن تجاه الرياض وأدت إلى توتر العلاقات بين الجانبين. وقد كانت الأزمة السورية واحدة من أهم هذه الأزمات وأخطرها، والسبب في ذلك يعود إلى أن الأزمة أو الثورة السورية تختلف في طبيعتها وامتداداتها وتداعياتها عن باقي الثورات التي شهدتها المنطقة العربية، فهي لم تكن مجرد صراع بين دكتاتور وشعبه بل كانت تستبطن صراعاً إقليمياً

ما بين المحور الإيراني والمحور السعودي، وتنافساً دولياً ما بين روسيا وحلفائها من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهةٍ أخرى، كذلك كان هذا الصراع من أكثر الصراعات دموية ووحشية والمواجهة بين أطرافه كانت مواجهة صفرية الكلمة الفصل فيها للسلاح والقوة الغاشمة وليس من سبيل لإيجاد حلول وسطى أو مخارج دبلوماسية، فضلاً عن استمرار الصراع لسنوات عديدة لم يستطع خلالها النظام ولا المعارضة أن يحسم المعركة لصالحه.

كل ذلك جعل من الأزمة السورية أزمة مزعجة لصانع القرار الأمريكي ومؤثرة على سياسة واشنطن الخارجية، فإدارة أوباما الراغبة بالانسحاب من المنطقة والإقلال من التواجد الأمريكي فيها واستخدام الوسائل السلمية والدبلوماسية، والرافضة لتكرار خطأ إدارة جورج بوش الابن المتمثل بإسقاط الأنظمة الديكتاتورية ومحاولة إعادة بناء دول منهكة، لم تكن تستطيع ولا تريد أن تتدخل بشكلٍ حاسم وقوي في الأزمة السورية لأن مثل هذا التدخل قد يجرها إلى ورطة شبيهة بالورطة العراقية ويؤدي بها إلى أن تتورط بحرب طويلة الأمد. إلا أنه ومن جهةٍ أخرى فإن هذا الانكفاء والتراجع الأمريكي سيشجع خصوم واشنطن على التصلب في مواقفهم والتمادي أكثر وأكثر في عدوانيتهم وغطرستهم، وسيؤدي إلى انزعاج وخيبة أمل حلفائها وأصدقائها وعلى رأسهم السعودية، وهذا أيضاً لم تكن واشنطن تريده.

وفقاً لهذه المعطيات اختارت إدارة أوباما أن تسلك مسلكاً وسطا فلا هي تدخلت بقوة وبالشكل الذي يؤثر فعلاً في مسار الأزمة السورية، ولا هي نفضت يدها بالكامل، بل عمدت إلى تبني أساليب الضغط السياسي والدبلوماسي وفرض العقوبات والتهديد والوعيد والتلويح باستخدام القوة من دون أن تكون هناك أية تحركات جدية على أرض الواقع، الأمر الذي أثار انزعاج السعودية وجعلها تشكك في قدرة الولايات المتحدة على الالتزام بدورها التاريخي في حماية المنطقة، وقد حذر رئيس المخابرات السعودي آنذاك الأمير بندر بن سلطان بأن المملكة ستجري تغييراً كبيراً في علاقتها مع الولايات المتحدة احتجاجاً على عدم تحركها في الملف السوري، وعدم تدخلها الفاعل في الحرب الدائرة فيها، وعدم اتخاذها اجراءات فعالة ضد بشار الأسد، ومبادراتها للتقارب مع إيران، وقد وصف الأمير تركي الفيصل سياسة أوباما في سوريا بأنها " جديرة بالرثاء "، وسخر من الاتفاق الأمريكي الروسي للتخلص من أسلحة الأسد الكيمياوية، وقال إنها " حيلة "

لتفادي قيام أوباما بتحرك عسكري ضد نظام الأسد [٣٣]. كما أرسل الملك عبدالله رسالة إلى الرئيس أوباما قال فيها "إن مصداقية أمريكا ستكون على المحك إذا تركت الأسد ينتصر" [٣٤].

على الرغم من ذلك حاولت الولايات المتحدة أن تنسق وتتعاون إلى حدٍ ما مع السعودية فيما يتعلق بالأزمة السورية، ففي الثامن والعشرين من آذار عام ٢٠١٤ قام أوباما بزيارة السعودية وكانت القضية السورية من ضمن جدول أعماله، وقد صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي بنيامين رودس (Benjamin B. Rhodes) الذي كان مرافقاً لاوباما في تلك الزيارة قائلاً " إن إدارة أوباما ستعزز من دعمها للمعارضة السورية المعتدلة وتقوي من موقعها في مواجهة النظام والجماعات المتطرفة " وأضاف " لقد عززت الولايات المتحدة تنسيقها وعملها مع المملكة العربية السعودية بشأن القضية السورية "، وكانت هذه التصريحات تهدف إلى استرضاء السعودية وامتصاص غضبها من الموقف الأمريكي [٣٥] . وقد شاركت السعودية بعمليات القصف الجوي للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد (داعش) في سوريا، ووافقت المملكة على استضافة العناصر الذين ستدربهم الولايات المتحدة، وعندما طالبت السعودية بتزويد المعارضة المعتدلة في سوريا بصواريخ مضادة للطائرات رفضت إدارة أوباما ذلك بسبب خشيتها من أن تصل هذه الأسلحة إلى أيدي الجماعات المتشددة [٣٦] .

أما فيما يتعلق بأزمة البحرين فقد كانت السياسة الخارجية الأمريكية أكثر تجاوباً واتساقاً مع التوجهات السعودية، فعندما دخلت قوات درع الجزيرة البحرين في الخامس عشر من آذار عام ٢٠١١ بقيادة السعودية دافعت الولايات المتحدة عن هذا القرار، وأعلنت أن البيت الأبيض لا يعتبر دخول تلك القوات للبحرين بمثابة غزو بل بسبب التدخلات الإيرانية التي أدت إلى حدوث فوضى واضطرابات في هذا البلد، كما أعربت هيلاري كلينتون (Hillary Clinton) وزيرة الخارجية الأمريكية عن تأييدها للموقف السعودي قائلة: " إن البحرين لها الحق السيادي في دعوة قوات مجلس التعاون الخليجي تنفيذا لاتفاقات الأمن والدفاع التي وقعتها " [٣٧] ، وعندما سألها الصحفيون عن اختلاف الطريقة الأمريكية في دعم المسار الديمقراطي من بلدٍ لآخر وكانوا يقصدون البحرين بشكلٍ خاص أجابت كلينتون قائلة " من الحماقة اعتماد نهج واحد ذي مقاسات محددة من دون الأخذ في الحسبان الظروف الميدانية " [٣٨] .

وعندما اندلعت الأزمة اليمنية استمرت الولايات المتحدة بمسارها الإيجابي والمتعاون مع الرياض، إذ وقفت ومنذ الإيان الأولى للأزمة مع المطالب السعودية ودعمتها في إيجاد حل سلمي يرضي جميع الأطراف، وقد تمثل هذا الحل في المبادرة الخليجية التي تم توقيعها في الرياض في تشرين الثاني عام ٢٠١١ والتي نصت على تنازل الرئيس علي عبدالله صالح عن السلطة لنائبه عبدربه منصور بعد اعطائه ضمانات بعدم الملاحقة القانونية، وما أن باشر منصور بمهام عمله حتى بدأت الأوضاع بالتدهور في اليمن لتشتعل بعد ذلك حرب أهلية تمكن خلالها الحوثيون وحلفاؤهم من فرض سيطرتهم على العاصمة صنعاء وأجبروا عبدربة منصور على الاستقالة وفرضوا الإقامة الجبرية عليه، لينتقل بعدها إلى عدن ومن هناك غادر إلى السعودية.

نتيجة لهذه التطورات أعلنت السعودية في السادس والعشرين من آذار عام ٢٠١٥ عن انطلاق عمليتها العسكرية في اليمن المعروفة بـ (عاصفة الحزم) والتي كانت تهدف إلى إعادة الرئيس المنتخب والالتزام ببنود المبادرة الخليجية. ومنذ اليوم الأول لانطلاق العمليات العسكرية أعلنت الولايات المتحدة دعمها الواضح والصريح للسعودية، إذ أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي اوباما وافق على تقديم مساعدات لوجستية ومخابراتية لدعم العملية العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن، وأضاف في بيان له " في حين أن القوات الأمريكية لا تشارك بعمل عسكري مباشر في اليمن دعما لهذا الجهد فإننا نؤسس خلية تخطيط مشتركة مع السعودية لتنسيق الدعم العسكري والمخابراتي الأمريكي"، كما أكد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي برناديت ميهان (Bernadette Meehan) على التعاون والدعم الأمريكي الكامل للسعودية ولباقي دول مجلس التعاون الخليجي [٣٩] ، وذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن الدعم الأمريكي للسعودية منسق عبر (٤٥) عسكرياً أمريكياً في البحرين والسعودية والإمارات، يشرف عليهم الميجور جنرال كارل موندي (Carl Monday) نائب قائد قوات المارينز في الشرق الأوسط، وأشارت إلى أن الرئيس الأمريكي أوباما خول البنتاغون تقديم الدعم والمساعدة للحملة العسكرية السعودية [٤٠] .

إن سياسة واشنطن تجاه السعودية في ضوء معطيات الأزمة السورية والبحرينية واليمنية تعد مثالاً بارزاً على تأثير مبدأ أوباما على السياسة الخارجية الأمريكية، فموقف أوباما من الأزمة السورية

كان ترجمة لمحظورات ذلك المبدأ المنادية بعدم التدخل العسكري والخشن في المنطقة والابتعاد قدر الإمكان عن مشاكلها الداخلية، وعدم التورط في حالات اشتباك إلا إذا كانت ضمن سقف زمني محدود وبأهداف محددة وواضحة ومعقولة، وبوجود حلفاء على الأرض مقتدرين وقادرين على تحمل أعباء المواجهة [٤١] ، وكل خصائص الأزمة السورية كانت على النقيض من ذلك كله، فالصراع فيها مفتوح وكل المؤشرات تؤكد أنه معقد وغير محدد الأهداف وطويل الأمد وربما يقود واشنطن إلى مواجهات إقليمية ودولية، فضلاً عن أن حلفاء واشنطن في المنطقة لا يمتلكون القدرة على فعل الكثير أو التأثير في تلك الأزمة بعكس خصومها (إيران وحزب الله)، أي أن واشنطن إذا أرادت التأثير جدياً بالأزمة السورية لم يكن أمامها من سبيل سوى أن تتدخل القوة العسكرية الأمريكية بشكلٍ مباشر، وهذا من المحظورات وفقاً لمبدأ أوباما. لذلك كله كان الأداء الأمريكي مخيباً لآمال حلفاء واشنطن ومثيراً لسخطهم وبخاصة السعودية.

أما الأزمة البحرينية واليمنية فقد تمتعت ببعض الخصائص التي تلبي متطلبات واشتراطات مبدأ أوباما، ومنها وجود حلفاء على الأرض – السعودية ودول الخليج الأخرى – سينهضون بعبء المواجهة ولن يكون على الولايات المتحدة سوى تقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي وما يتعلق بقضايا التسليح والتدريب، كما أن الأهداف في هذه الأزمات أكثر وضوحاً وتحديداً وأكثر قابلية للتحقق، والتدخل الأمريكي الإيجابي فيها سيعزز ويدعم علاقات واشنطن مع حلفائها الخليجيين، وهم حلفاء شديدي الأهمية وفي منطقة مهمة جداً، وسيعمل على اصلاح الضر الذي لحق بتلك العلاقات بسبب الأزمة السورية. لذلك كانت السياسة الخارجية الأمريكية متسقة إلى حدٍ كبير ومساندة لتعامل السعودية مع تلك الأزمات.

الاتفاق النووي مع ايران

إن أهم عنصر ومرتكز من مرتكزات مبدأ أوباما والعنوان الرئيس لسياسته الخارجية هو التقليل من التواجد الأمريكي على المستوى العالمي والعمل على سحب أكبر قدر ممكن من القوات الأمريكية وفض الاشتباك مع القضايا والملفات التي ألحقت ضرراً كبيراً بمصالح واشنطن وسمعتها وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، ولم تكن إدارة أوباما تستطيع أن تحقق مثل هذا الهدف بدون أن تجد حلاً للملف النووي الإيراني بشرط أن يتناسب هذا الحل ويتناغم مع منطلقات مبدأ أوباما، بمعنى أنه يجب أن يكون حلاً دبلوماسياً وسلمياً بعيداً عن القوة والسياسات

المتشددة والخشنة، وأن يسهم في استقرار المنطقة ولا يؤدي إلى مزيد من الاضطرابات ولا يساعد على مزيد من التغول الإيراني في المنطقة، وأن لا يتسبب بتراجع وتوتر في علاقات واشنطن مع حلفائها في المنطقة.

ومن أجل الوصول لهذا الهدف بدأت إدارة أواما ومنذ الأيام الأولى لتوليها السلطة بإرسال رسائل إيجابية للجانب الإيراني، إذ أعرب أوباما بعد فترة وجيزة من توليه منصب الرئاسة عن استعداد واشنطن لمد يدها لطهران وإعادة فتح ملف التفاوض، وفي العشرين من آذار عام ٢٠٠٩ وبمناسبة رأس السنة الفارسية وجَّه أوباما خطاباً للشعب الإيراني أعرب فيه عن رغبته بحل المشاكل بين الطرفين بالطرق الدبلوماسية، وقد تكللت تلك الجهود بتوقيع الاتفاق النووي بين إيران و٥ + ١ (دول مجلس الأمن دائمة العضوية وألمانيا) في الرابع عشر من تموز عام ٢٠١٥ والذي نص على تخفيف العقوبات الاقتصادية عن إيران في مقابل تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي ومخزون اليورانيوم في المفاعلات الإيرانية.

كان لهذه السياسة الأمريكية المهادنة والساعية للتقارب مع طهران ومن ثم توقيع الاتفاق النووي معها، تأثير على سياسة واشنطن تجاه دول الخليج وبخاصة السعودية، إذا سعى الجهد الدبلوماسي الأمريكي، وفي ظل مبدأ أوباما القاضي بالحفاظ على العلاقات الوثيقة مع حلفاء واشنطن، إلى طمأنة الرياض بأن أي تقارب أو اتفاق مع طهران لن يكون على حساب المصالح الخليجية. ففي الخطاب الذي وجهه أوباما إلى دول الخليج بمناسبة انعقاد القمة الخليجية التشاورية في الرياض في الخامس من أيار عام ٢٠٠٩ أكد أن التقارب مع إيران لن يكون على حساب دول الخليج، وخلال زيارته للرياض في أيار ٢٠٠٩ قدم وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس (Robert Gates) تطمينات مشابهة تهدف إلى تبديد المخاوف في شأن سياسة واشنطن تجاه إيران وأكد على متانة العلاقات السعودية الأمريكية [٤٢]، كما حذرت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأميركية إيران في يوليو/تموز ٢٠٠٩ من مغبة "إحراز السلاح النووي" وأشارت إلى أن بلادها ستمد في هذه الحالة مظلتها الدفاعية على دول الخليج العربي والشرق الأوسط وتدعم إمكانياتها العسكرية [٤٣]، إلا أن دول المنطقة ومنها السعودية ومصر لم تتجاوب مع هذا الطرح الأمريكي نظراً للتكلفة المادية الباهظة للمشروع ولما قد يثيره من سباق

للتسلح في منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من أن هيلاري كلينتون كانت تحث دول الخليج وتضغط عليها لتبني مشروع درع الدفاع الصاروخي (٤٤).

وفي آذار من عام ٢٠١٤ قام الرئيس أوباما بزيارة إلى السعودية من أجل مناقشة عدد من القضايا والملفات ذات الاهتمام المشترك، وكان الملف النووي الإيراني على رأس جدول أعمال هذه الزيارة (٤٥)، إذ أكد الرئيس أوباما للملك عبدالله التزام الولايات المتحدة الأمريكية القوي والمستمر بحماية أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، وبأنها لن تتخلى عن حلفائها وأصدقائها، كما شدد على استراتيجية واشنطن القاضية بمنع إيران من امتلاك سلاح نووي، وأشار إلى أن المفاوضات النووية مع إيران لا تعني أن واشنطن ستغض الطرف عن الأنشطة الإيرانية في المنطقة وبخاصة في سوريا ولبنان واليمن، فالمحادثات النووية مع طهران منفصلة عن الملفات الإقليمية الأخرى (٤٦) . وفي القمة الخليجية – الأمريكية التي عقدت في كامب ديفيد في (١٣ – ١٤) والهادفة إلى طمأنة الزعماء الخليجيين بمواصلة الدعم الأمريكي لهم، أكد أوباما أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية التزاماً صلباً بالوقوف مع دول الخليج في حال تعرضها لأي عدوان خارجي وأن الولايات المتحدة ستنظر في استخدام القوة لدعم حلفائها في الخليج، وكان البيت الأبيض قال قبل القمة إن الرئيس أوباما على استعداد لتهدئة مخاوف الزعماء الخليجيين بزيادة الدعم العسكري لبلدانهم (٤٧).

وبعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران في تموز عام ٢٠١٥ قام الملك سلمان بزيارة إلى واشنطن في الرابع من أيلول عام ٢٠١٥ التقى خلالها بالرئيس أوباما الذي أكد على علاقة الصداقة والتحالف التي تربط بين البلدين ولفترة زمنية طويلة، واستمرار التنسيق والتعاون المستمر فيما بينهما حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك (٤٨)، وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الخارجية السعودي عاد الجبير بعد اجتماع أوباما – سلمان صرح قائلاً: " أكد الرئيس أوباما للملك سلمان أن الاتفاق يمنع إيران من امتلاك سلاح نووي. . . وينص على عمليات تفتيش للمواقع العسكرية المشتبه بها. . . وتضمن العودة إلى العقوبات سريعاً إذا انتهكت طهران الاتفاق " وأضاف الجبير أنه بموجب هذه الشروط أيدت السعودية الاتفاق (٤٩) . استمرت الإدارة الأمريكية في تقديم التطمينات للسعودية ودول الخليج ففي قمة مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الرياض في نيسان/ ابريل عام ٢٠١٦ خاطب أوباما القادة الخليجيين بقوله : "

الولايات المتحدة حريصة على اتمام الاتفاق النووي.. . وهي حريصة على منع إيران من امتلاك سلاح نووي " (٥٠).

الخاتمة

١ – لقد تمتعت منطقة الخليج العربي بأهمية خاصة في السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك يعود لاعتبارات عديدة أهمها الموقع الجغرافي والثروة النفطية وظروف منطقة الشرق الأوسط، وقد أثبتت الأحداث التاريخية أن هذه المنطقة ستبقى في أعلى سلم الأولويات لواشنطن بغض النظر عن نوع الإدارة الحاكمة في البيت الأبيض.

٢ – إن العلاقات المتينة بين الدول والتحالفات التي تستمر لمديات زمنية طويلة تحتاج إلى أسس قوية ومرتكزات استراتيجية، تُمكِّن الحلفاء من تجاوز المصاعب والتصدي للتحديات وخلق شبكة من العلاقات والتفاهمات على مستوىً عالي. وقد كانت العلاقات السعودية – الأمريكية من الأمثلة المهمة على هذا النوع من التحالفات، إذ أن مصالح ومطالب واحتياجات كلا الطرفين فضلاً عن الظروف الإقليمية والدولية شكلت أهم الأسس التي ارتكزت عليها تلك العلاقات.

٣ – لقد تضمن مبدأ أوباما عدد من المنطلقات كان البعض منها يدفع باتجاه توتر العلاقات مع الرياض، بينما بعضها الآخر كان يدفع بالاتجاه المعاكس، لذلك كان السياسة الأمريكية تجاه الرياض تتناوب ما بين التوتر والتقارب.

٤ – كان للملفات والأزمات التي شهدتها المنطقة خلال فترة إدارة أوباما تأثيرها الواضح على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة، إذ ساهمت في توجيه تلك السياسة ورسم ملامحها الأساسية.

---

[١] - سميرة احمد سنبل: العلاقات السعودية الأمريكية، نشأتها وتطورها ١٩٣١ – ١٩٧٥ ، (الرياض ، ٢٠٠٩)، ص ١١٢.

[٢] - بنسون لي جريسون : العلاقات السعودية الأمريكية، في البدء كان النفط، ترجمة : سعد هجرس، نسخة الكترونية، (د. م. ، د. ت.)،ص ١٣ – ١٤ .

[3] - Ghada Ahmed Abdel Aziz: The Saudi – US Alliance challenges and resilience , Review of Economics and Political Science, Vol. 2.Issue 3, Information and decision support Center, (Cairo : 2019). P. 3.

[٤] - عماد يوسف وأروى الصباغ : مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، (عمان : ٢٠٠٣)، ص ٦٢.

[5] - Walter Lafeber : America , Russia and the cold war 1945 – 1991 ,(United states : 1997) p.279-280

[٦] - الصباغ : المصدر السابق، ص ٦٣.

[٧] - للاستزادة راجع: فارس تركي محمود: العلاقات السعودية الأمريكية ١٩٩٠ – ٢٠٠٣، بحث غير منشور.

[8] - 65- Stephen J. Sniegoski : The transparent cabal , the Neoconservative agenda , war in the Middle East , and the national interest Israel , (Virginia : 2008) P. 206 .

[9] - Dominic Tierney : The Obama Doctrine and The Lessons of Iraq , Foreign Policy Research Institute , Pennsylvania , May 2012 , p. 2 – 3 .

[10] - Remarks by the President at Cairo University, 6-04-09.
Available at: https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/remarks-president-cairo-university-6-04-09.

[١١] - عبد الخالق عبد الله : الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٢٩٩ ، السنة (٧) ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٦ .

[١٢] - للاستزادة راجع : فارس تركي محمود : الاحتلال الأمريكية للعراق وانعكاساته على العلاقات السعودية – الأمريكية ، بحث ضمن كتاب : العراق ودول الجوار ، مركز الدراسات الإقليمية ، (جامعة الموصل :٢٠٠٧) ، ص٣٥٠.

[13] - U. S. Department of State, country reports on Human Right Practices, Saudi Arabia

[١٤] - كلينتون ، المصدر السابق ، ص ٣٤٢.

[١٥] - أمريكا قلقة إزاء الحكم بسجن وجلد المدون السعودي رائف بدوي/ متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط :
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=31072013&id=17baff76-c065-4d8b-9e00-e91a54e1db98

[١٦] - حقوق الإنسان، الملف الأكثر حساسية بين واشنطن والرياض/ متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط : https://www.dw.com/ar

[17] - Ben Hubbard: Angered by 9/11 Victims Law, Saudis Rethink U.S. Alliance, The New York Times, 29 September 2016.

[18] - The White House: Veto Message from the President -- S.2040, 23 September 2016.

[19] - Jennifer Steinhauer, Mark Mazzetti and Julie Hirschfeld Davis : Congress Votes to Override Obama Veto on 9/11 Victims Bill, The New York Times, 28 September 2016.

[٢٠] - قانون جاستا الأمريكي: السعودية تحذر الكونغرس "عواقب وخيمة وخطيرة" متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/10/161003_saudi_arabia_jasta_act_grave_consequences

[٢١] - قانون جاستا: عبء على ترامب في سياسته مع السعودية؟ متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط:
https://www.dw.com/ar/قانون-جاستا-عبء-على-ترامب-في-سياسته-مع-السعودية/a-39957756

[٢٢] - زينب عبدالله: العلاقات الامريكية – السعودية ما بين التعاون والتبعية ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ، ج ٣، ع ٣٢ ، كانون الثاني ٢٠١٩ ، ص ١٥١-١٥٢

[٢٣] - للاستزادة راجع: Defense Security Cooperation Agency
متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط:
https://www.dsca.mil/major-arms-sales/archive-date/201009

[24] - Council on Foreign Relations: U. S. – Saudi Relations, 12 May, 2017.

متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط:
https://web.archive.org/web/20181201195707/https://www.cfr.org/backgrounder/us-saudi-relations

[٢٥] - صفقة سلاح أمريكية للسعودية بـ ٦٠ مليار دولار، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط: https://arabic.euronews.com/2010/09/14/us-seeks-record-arms-deal-with-saudi-arabia

[٢٦] - صفقات سعودية ترفع مبيعات الأسلحة الأمريكية لمستوى قياسي . متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط: https://www.dw.com/ar/صفقات-سعودية-ترفع-مبيعات-الأسلحة-الأمريكية-لمستوى-قياسي/a-16198035

[٢٧] - صفقة أسلحة أميركية للسعودية والإمارات، جريدة الجمهورية ، ١٨ اكتوبر ٢٠١٣ ، نسخة الكترونية.

[28] - Christopher M. Blancher : Saudi Arabia, Background and U. S. Relations, CRS Report for Congress, The Library for Congress, (Washington: 2016), P. 16

[٢٩] - جلود: المصدر السابق، ص ٣١.

[٣٠] - ميثاق خيرالله جلود : العلاقات السعودية – الأمريكية ٢٠٠٩ – ٢٠١٦، دراسة في مجالات الأمن والتسليح، مجلة دراسات إقليمية، العدد (٤٣) كانون الثاني ٢٠٢٠، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ص ١٩.

[31] - Obama: U.S., Saudi Arabia have 'strategic relationship'.
Available at : http://edition.cnn.com/2009/POLITICS/06/03/obama.mideast.trip/.

[32] - Laura Rozen: Revisiting Obama's Riyadh meeting, Foreign Policy, 17 July 2009.

[33] - Amena Baker and Warren Strobel: Saudi Arabia warns of shift away from U.S. over Syria, Iran, Reuters , 22 Oct, 2013.

[٣٤] - أماني محمود أحمد : العلاقات الأمريكية السعودية في فترة الرئيس أوباما (٢٠٠٨ – ٢٠١٦) ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، (برلين : ٢٠٢٠) ، ص ١٦٢ .

[35] - Obama's Visit to Saudi Arabia, Arab center for research & policy studies, Policy analysis , (Doha, April 2014), P, 2, 3 .

[٣٦] - جلود : المصدر السابق ، ص ٢١ .

[37] - Frederic Wehrey : The Precarious Ally, Bahrain s Impasse and U.S. Policy, The Carnegie Endowment for International peace , the Carnegie Papers, 6 February , 2013

[٣٨] - هيلاري كلينتون : مذكرات هيلاري كلينتون، خيارات صعبة ، ترجمة : ميراي يونس ، (بيروت : ٢٠١٥) ،ص ٣٤٩ – ٣٥٠ .

[39] - The White House: Statement by NSC Spokesperson Bernadette Meehan on the Situation in Yemen , 25 March , 2015.

[40] - Mark Mazzetti & Eric Schmitt : Quiet Support for Saudis Entangles U.S. in Yemen, New York Times, 13 March , 2016.

[٤١] - للاستزادة راجع :
Dominic Tierney : The Obama Doctrine and The Lessons of Iraq , Foreign Policy Research Institute , Pennsylvania , May 2012 .

[٤٢] - غيتس في قاعدة «قرية الإسكان» العسكرية يؤكد متانة العلاقات الأميركية – السعودية، جريدة الرأي ، ٧ أيار ٢٠٠٩، (نسخة الكترونية).

[43] - Mark Lander & David E. Sanger : Clinton Speaks of Shielding Mideast From Iran, The New York Times, 22 July 2009.

[44] - U. S. Department Of State , Remarks With Saudi Arabian Foreign Minister Saud Al-Faisal, 31 March 2012.

[45] - Martin Chulov : Barack Obama arrives in Saudi Arabia for brief visit with upset Arab ally , The Guardian, 28 March 2014.

[46] - Jim Kuhnhenn & Julie Pace : Obama attempts to reassure Saudi king on US policy, The Times Of Israel , 28 March 2014.

[47] - The White House, U.S.- Gulf Cooperation Council Camp David Joint Statement, 14 May 2015.

[48] - The White House, Remarks by President Obama and His Majesty King Salman bin Abd alAziz of Saudi Arabia Before Bilateral Meeting, 4 September 2015.

[٤٩] - الجبير: السعودية تشعر بارتياح إزاء تأكيدات أوباما بشأن الاتفاق الإيراني، جريدة أخبار الخليج (نسخة الكترونية)، ٦ سبتمبر ٢٠١٥.

[٥٠] - جلود : المصدر السابق، ٢٥ .